# الجملة التفسيرية في القرآن الكريم

د. عصام درار الكوسى
**جامعة البعث – كلية الآداب**

**ملخص البحث:**

تعد الجملة التفسيرية من الجمل التي أثارت جدلا واسعا بين النحويين بسبب معالمها غير الواضحة وشواهدها القليلة، الأمر الذي جعلها تشابه بعض الجمل الأخرى من حيث المعنى والإعراب. فذهب جمهور النحاة إلى أن لا محل لها من الإعراب ،في حين ذهب نفر من العلماء إلى أنها تساير الجملة المفسَّرة في محلها الإعرابي.

هذه الخلافات بين النحاة دفعتني إلى دراسة هذه الجملة في القرآن الكريم وحده من بين مصادر الشاهد النحوي لكثرة ورودها في القرآن،ولما نالته من اهتمام من المفسرين.

تضمن هذا البحث حديثاً موجزاً عن الجملة بمعناها الاصطلاحي وعن أنواعها، وتعريفاً للتفسير لغةً واصطلاحاً، ومن ثم بينت حدود الجملة التفسيرية وعملها وفائدتها البلاغية، وانتقلت بعدها إلى الحديث عن أنواع الجملة التفسيرية، ومن ثم توقفت عند هذه الجملة في القرآن الكريم عبر عمل إحصائي، فبيّنت الأنواع التي وردت منها في القرآن الكريم؛ مظهراً عددها ومواضع ورودها، وختمت البحث بآراء المفسرين والنحويين في هذه الجملة.

**مقدمة:**

يعدّ القرآن الكريم العامل الأبرز والأهم في نشوء علوم اللغة العربية، ولاسيّما علم النحو بعد أن أخذ اللحن يفشو على ألسنة المسلمين، ولاسيما من غير العرب، وكان لابُدّ من الوقوف في وجه هذا الفشو، فهرع عدد من العلماء ليضعوا القواعد التي من شأنها الحفاظ على لغة القرآن سليمة خالية من اللحن والتحريف مدفوعين بغيرتهم على كتاب الله، عزّ و جلّ، الذي تقوم عليه دعائم الإسلام وأركانه، وبقول النبي (ص): «تعلّموا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شافعاً لأصحابه»[1].

لقد كان العلماء على قناعة بأنّ تسرّب اللحن إلى القرآن قد يؤدي إلى ضياع معالم الدين؛ لأن هذا اللحن سيقف حجر عثرة في فهم القرآن والحديث، وهما المصدران الرئيسيان في استنباط أحكام الدين الحنيف، ولا يمكن استنباط هذه الأحكام من دون الإحاطة بعلوم اللغة، فهي في عرفهم علوم أساسية يجب أن يتقنها المفسّر لكتاب الله، والشارح أحاديث النبي (ص).

انصب اهتمام العلماء على فهم أصول التركيب اللغوي، ولم يهتموا باللفظة المفردة لذاتها، إذ وجدوا « أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها»[2]. هذا الفهم جعلهم يهتمون بالتركيب اللغوي، فوجدوا أن الكلام الذي تحصّل به الفائدة لا يتأتّى إلا في اسمين أو في فعل واسم أو ما كان بمنزلة أحدهما، وسموا هذا التركيب جملة، قال ابن يعيش «اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة، نحو: أزيد أخوك»[3].

إن الجملة بمعناها اللغوي أخذت من جملة الحبل، قال الأزهري: «كأنّ الحبل الغليظ سُمّي جِمالة لأنها قوى كثيرة جمعت، فأصبحت جملة، ولعلّ الجملة اشتقت من جملة الحبل»[4].

أما الجملة بمعناها الاصطلاحي فقد جعلها بعض النحاة كالزمخشري مرادفة للكلام حيث قال بعد أن فرغ من حدّ الكلام: «ويسمى جملة»، ورأى بعضهم أنها أعم منه، فقد قال ابن يعيش: «والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة»[5].

إن الجملة في كلا الفهمين هي مجموع لكلمات تحصّلت بها الفائدة كالجملة الخبرية أو لم تتحصل كجملة الشرط، وهذه الجملة هي ميدان علم النحو، إذ هي العِقْدُ الذي يربط الألفاظ بعضها ببعض ، ولولاه لبقيت الكلمات جامدة لا روح فيها.

لمّا درس العلماء الجملة العربية وجدوا أن بعض الجمل تبدأ بالفعل، وبعضها الآخر يبدأ بالاسم، فقسّموا الجملة تبعاً لما ابتدأت به إلى نوعين: فعلية واسمية، وزاد نفرٌ من العلماء نوعاً ثالثاً؛ وهو الجملة الظرفية التي تبدأ بشبه الجملة، وزاد الزمخشري وغيره نوعا رابعا؛ وهو الجملة الشرطية،.[6]

لم يتوقف اهتمام العلماء بالجملة عند هذا الحد، بل انعكس فهمهم لمحل اللفظة المفردة الإعرابية على الجملة، فوجدوا أنّ هناك عدداً من الجمل تستطيع أن تؤدّي عمل اللفظ المفرد، ويمكن أن تأخذ موقعه الإعرابي كالجملة الخبرية، نحو قولنا: «زيد يدرس» و«زيدٌ دارسٌ». وأن هناك عدداً من الجمل لا يمكنها بأية حال أن تؤدي عمل اللفظ المفرد كجملة الصلة، نحو: «أحبّ الذي يدرس». فعادوا وقسّموا الجمل وفق محلّها الإعرابي إلى قسمين: جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، وفصّلوا في هذين النوعين واستفاضوا. ومن الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة التفسيرية، وهي موضوع بحثنا.[7]

**الجملة التفسيرية:**

إن الجملة التفسيرية لم تحظ بالاهتمام الذي لقيه غيرها من الجمل، فحينما حدّ النحويون هذه الجملة وضعوا لها حدّاً غائماً، يحتمل غير تأويل، واستندوا في تقعيدها إلى شواهد قليلة لم تستطع أن توقرها في النفس، شأن غيرها من الجمل، هذا الأمر حفزني على دراسة هذه الجملة دراسة متأنية عبر المواضع العديدة التي وردت فيها في القرآن الكريم، وتأويلات المفسّرين المتعددة لهذه الجملة.

**أولاً : التفسير لغة واصطلاحاً:**

إن مصطلح التفسير مصطلح فقهي وشرعي انتقل فيما بعد إلى علم النحو، شأنه في ذلك شأن كثير من المصطلحات الأخرى كالضرورة والقياس، وقد أخذ هذا المصطلح مترادفات عدّة كالشرح والتبيين والتأويل وغير ذلك.

أما التفسير لغة، فقد عرّفه ابن منظور بقوله: «الفَسْرُ: البيان، وفسّره: أبانه، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل»[8]، وقال أبو البقاء الكفوي: «التفسير هو أن يكون في الكلام لبْسٌ وخفاء فيؤتى بما يزيله ويفسره»[9]، وقال أبو هلال العسكري: «هو أن يورد معاني تحتاج إلى شرح أحوالها، فإذا شرحت تأتي في الشرح بتلك المعاني من غير عدول عنها أو زيادة تزاد فيه»[10].

أما التفسير اصطلاحاً، فقد حدّه علي الجرجاني بقوله: « إنّ التفسير يعني توضيح الآية وشأنها وقصتها والسبب الذي نزلت فيه، بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة»[11]. وما قاله الجرجاني يعدّ طريقة كثيرٍ من دارسي القرآن في عملهم، وسمّوا مصنفاتهم التي شرحت آيات القرآن بالتفاسير، وسمّوا هم بالمفسّرين.

أما الجملة التفسيرية فقد سميت بهذا الاسم لأنّها تؤدي الوظيفة عينها التي يؤديها الشرح أو التبيين، أي أنها تشرح كلاماً قبلها وتبيّن معناه، نحو قولنا: «زيد فاضلٌ، أيْ: أخلاقه نبيلة».

**تعريف الجملة التفسيرية ومعالمها:**

حدّ النحاة الجملة التفسيرية بقولهم: «هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه»[12]، أمّا الشيخ خالد الأزهري فقد توسع في تعريفها، فقال: «التفسيرية، وتسمّى المفسّرة، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد أو مركب، وليست بعمدة، فخرج بقوله: «لحقيقة ما تليه» صلة الموصول، فإنها وإن كانت كاشفة وموضحة للموصول، لكنها لا توضّح حقيقته، وخرج بقوله: «وليست عمدة» الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن»[13].

نستخلص مما سبق أنّ هذه الجملة تفسّر المفرد، كقولنا: «هذا ذهب أي: عَسْجدٌ». وتفسّر الجملة، كقوله تعالى:﴿وانطلق الملأ أنِ امشوا﴾[14]، فالانطلاق هنا انطلاق الألسنة بالكلام، وجاء التفسير لما حدّثت به ألسنتهم. وهذه الجملة فضلة، ولكن لا يجوز حذفها، ويشترط فيها أن تلي المفسَّر؛ لتؤدي الوظيفة التي انتدبت لها، واتفق جمهور النحاة على أن هذه الجملة لامحل لها من الإعراب،ولنا وجهة نظر سنبديها فيما بعد.

**عمل الجملة التفسيرية وفائدتها البلاغية:**

إن عمل هذه الجملة ظاهر من تعريفها، فهي تكشف معنى غائماً، يحتمل غير تأويل وتوجهه باتجاه محدد وواضح، نحو قول الشاعر:[15]

**وَتَرْمِينَني بالطَّرْفِ أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيني لَكنَّ إيّاكِ لا أَقْلي**

فالرمي بالطرف دلالة على الغضب، والغضب ينتج عن أشياء كثيرة، منها أن يرتكب المرء ذنباً ما، فجاءت جملة (أنت مذنب). لتفسّر سبب الغضب، وتكشف المراد من قوله: «وترمينني بالطرف»[16]. وكقوله تعالى: ﴿والأرضَ مددناها وألقينا فيها رواسي﴾[17]، حيث جاءت كلمة «الأرض» منصوبة بفعل محذوف، يحتمل هذا الفعل تأويلات كثيرة، فجاءت جملة «مددناها» لتوجه الذهن نحو الفعل المحذوف وتكشف عنه.

أما الفائدة البلاغية من الجملة التفسيرية فلم يقف عندها علماء البلاغة، واكتفوا بالإشارة إلى أنّ صحة التفسير من البديع، فقد قال الباقلاني: «ومن البديع صحة التفسير؛ وهو أن توضع معانٍ تحتاج إلى شرح أحوالها، فإذا شرحت أُثبتت تلك المعاني من غير عدول عنها ولا زيادة ولا نقصان»[18]. أما ابن أبي الإصبع المصري فقد عدّ من بديع القرآن صحة التفسير، فقال: «وهو أن يأتي المتكلم في أول كلامه بمعنى لا يستقل الفهم بمعرفة فحواه، إمّا أن يكون مجملاً يحتاج إلى تفصيل، أو موجهاً يفتقر إلى توجيه، أو محتملاً يحتاج المراد منه إلى ترجيح لا يحصل إلا بتفسيره وتبيينه، ووقوع التفسير في الكلام على أنحاء، فمثال ما جاء منه بعد الحروف المتضمنة معنى الشرط قوله تعالى: ﴿ولو أنّا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم﴾[19]، فالمكتوب عليهم هو المفسَّر، لأنه يحتمل أن يكون ما فسّر به، ويحتمل غيره، فلما كان فيه هذا الاحتمال افتقر إلى التفسير ليتخصص من احتمالات المعنى المراد والتفسير قوله: أن اقتلوا أنفسكم»[20].

وذهب علماء البلاغة إلى أنّ من أشكال البديع أيضاً حسن البيان والإيضاح .وكلا الغرضين تؤديّهما الجملة التفسيرية، إذْ إنّ حسن البيان يهدف إلى إخراج المعنى في أحسن الصور الموضحة له، وإيصاله إلى فَهْم المخاطب بأقرب الطرق وأسهلها وبذلك تتحقق البلاغة المرجوّة، نحو قوله تعالى:﴿ يا أيّها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم. تؤمنون بالله ورسوله﴾[21]، فجاءت جملة «تؤمنون» لتبيّن ماهيّة التجارة التي يحضّ اللهُ عبادَه عليها، فإذا ما توقف المخاطب عند قوله تعالى: ﴿تجارة

تنجيكم من عذاب أليم﴾ بدأ في التفكير في نوع هذه التجارة المربحة، وما سماتها وما الطريق المؤدي إليها، وفي خضمّ هذا التفكير تأتي جملة «تؤمنون بالله ورسوله» لتلقي عن كاهل المخاطب عبء التفكير وتبيّن له بسهولة نوع هذه التجارة.

وقد حدد البلاغيون فرقاً بين حسن البيان والإيضاح إذ قالوا إن حسن البيان لا يكون إلاّ بالعبارة الفاضلة، أما الإيضاح فإنه يكون بالعبارة الفاضلة والعبارة النازلة[22]، بيْدَ أن كليهما يوصل إلى غاية واحدة هي الإبانة عن المعنى، سواء جاءت هذه الإبانة من طريق الإيجاز أو من طريق الإطناب وفق ما تقتضيه الحالة، نحو قوله تعالى: ﴿مثل الذين خلوا من قبلكم مسّتهم البأساء﴾[23]، حيث جاءت جملة «مستهم البأساء» لتفسّر المثل وتشرحه، كأنه قيل: ما كان مثلهم ؟ فقيل: مستهم البأساء»[24].

وثمّة معان بلاغية أخرى ترشدنا إليها الجملة التفسيرية أو تتحقق بوجودها، منها: مراعاة المعنى، ويظهر هذا جليّاً في تقديم الاسم بعد أداة الشرط، نحو قوله تعالى ﴿لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي لأمسكتم خشية الإنفاق﴾[25]، فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنّ "أنتم" فاعل لفعل محذوف، والحذف أبلغ من الذكر؛ لأنّ النفس تذهب كلّ مذهب من أجل تحديد المحذوف فتأتي جملة "تملكون" لتوجه النفس نحو محذوف واضح ومحدد. وثمة معنى آخر من جراء هذا التقديم هو التخصيص والعناية، إذ يبيّن تقديم الاسم أن الناس هم المختصون بالشح المبالغ[26]، وقد تحقق الجملة التفسيرية غرضاً بلاغياً آخر، هو التشويق، نحو قوله تعالى: ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى. أن اقذفيه في التابوت﴾[27]، فإذا ما توقف المخاطب عند جملة الصلة "يوحى" بدأ المخاطب يفكر في كنه الموحى إلى أم موسى ويصل التشويق إلى ذروته وغايته إذ عجزت جملة الصلة عن بيانه وتحديده، فأتت بعد ذلك الجملة التفسيرية (اقذفيه في التابوت). لتكشف حقيقة الموحى إليها، وتعيد المتلقي إلى واقعه بعيداً عن الخيالات والأفكار التي اعتملت في صدره قبل ظهور هذه الجملة.

لقد جاءت الجملة المفسّرة لتبيّن حقيقة دورها في الأسلوب القرآني المتّسم بالفخامة والقوة الذي يكتسبه من انتقاء ألفاظ لا امتهان فيها ولا ابتذال، ومن انسجامه الموسيقي الهادئ عندما يتطلب الأمر هدوءاً وتأملاً وفضل تدبير[28].

**أنواع الجملة التفسيرية:**

قسّم النحويون الجملة التفسيرية إلى قسمين رئيسيين؛ أولهما: الجملة المسبوقة بأحد حرفي التفسير " **أي** " و " **أنْ** "، وثانيهما الجملة المجرّدة من حرفي التفسير، وفصّلوا في كل نوع منها.

**أ- الجملة التفسيرية المسبوقة بـ " أيْ "**، كقول الشاعر[29]:

**وَتَرْمِيَنني بالطَّرْفِ أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وتقلينني لكنَّ إيّاك لا أَقْلي**

إن «أي» التفسيرية تقع مفسّرة للجمل كما في قول الشاعر وتقع مفسّرة للمفرد، نحو: «هذا غضنفرٌ، أي: أسدٌ» وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدلٌ، لا عطف نسق، خلافاً للكوفيين.[30]

إن أهم قضية يمكن أن يتوقف عندها الدارس لهذا النوع من الجمل هو أن الشعر العربي يفتقد إلى شاهد آخر يعزز الشاهد السابق، إضافة إلى ذلك أنّ «**أيْ**» التفسيرية لم ترد في القرآن الكريم البتة، ولم ترد إلا في بعض الشواهد النثرية أو النماذج النحوية، نحو: «عندي عَسْجَدٌ أيْ ذهبٌ»، فكيف تم التقعيد استناداً إلى شاهد يعتوره الضعف من غير مكان ؟ فهو شاهد فرد، ليس هناك ما يعززه سواء أكان ذلك في الشعر أم في القرآن الكريم، ونحن نعلم أنّ النحاة، ولاسيما البصريين، اتخذوا مبدأ الكثرة لإقامة قواعدهم، فتقعيدهم الشمولي يقوم على الأعم والأشمل من كلام العرب، وأخذوا على الكوفيين أنهم يقيمون بعض قواعدهم على الشاهد الفرد أو على شواهد قليلة، ألم ينقض أبو البركات الأنباري كثيراً من قواعدهم تبعاً لهذا المبدأ، فنراه يقول في أكثر من مكان من الإنصاف: «وما احتج به الكوفيون لا يعتد به لقلّته».[31]

إن هذا الشاهد مجهول الرواية، فقد قال البغدادي فيه: «وهذا البيت لم أقف على تتمته وقائله مع أنه مشهور وقلّما خلا منه كتاب نحوي»[32]. إن جهلنا قائل هذا البيت الفرد يدع مجالاً للشك فيه، فربما يكون مصنوعاً ، ونحن نعرف أن هناك عدداً من الشواهد المصنوعة التي أشار إليها النحاة، [33] فلمَ لايكون هذا الشاهد واحداً منها، وإن لم يشر إلى ذلك أحد من النحاة، ولكن المنطق يقول إنّ الشاهد الذي يكون عرضة للاحتمال يسقط فيه الاستدلال، وهذا المبدأ أخذ به أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف.[34]

**ب- الجملة التفسيرية المسبوقة بـ " أنْ "**، كقوله تعالى ﴿وإذ أوحيت إلى الحواريين أنْ آمنوا بي وبرسلي﴾[35]، فجملة (آمنوا بي) جملة تفسيرية فسّرت الوحي، وقد اشترط النحاة خمسة شروط في "أنْ" التفسيرية، بيّنها ابن هشام بقوله: «ولها عند مثبتها شروط، أحدها أن تسبق بجملة؛ فلذلك غُلّط من جعل منها ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله﴾[36] والثاني: أن تتأخر عنها جملة، فلا يجوز «ذكرت عسجداً أنْ ذهباً»، بل يجب الإتيان بـ"أي" أو ترك حرف التفسير، والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول، والرابع: أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال:«قلت له: أن أفعل»، والخامس: أن لا يدخل عليها جار، فلو قلت: «كتبت إليه بأن افعل» كانت مصدرية.[37]

ففي قوله تعالى: ﴿وعهدنا إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ أنْ طَهِّرا بيتي﴾[38] قال السمين: «يجوز في أنْ وجهان، أحدهما: أنها تفسيرية لجملة قوله «وعهدنا» فإنه يتضمن معنى القول؛ لأنه بمعنى أمرنا أو وصّينا، فهي بمنزلة "أيْ " التي للتفسير، وشرط "أنْ" التفسيرية أن تقع بعدما هو بمعنى القول لا حروفه»[39]، وقال صدر الأفاضل الخوارزمي في قوله تعالى:﴿ وانطلق الملأ أن امشوا ﴾[40]: إنّ "أنْ" في هذه الآية بمنزلة "أيْ"؛ لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ولكن تريد انطلقوا، فقال بعضهم لبعض : امشوا﴾[41].

إنّ " أنْ " التفسيرية لم تكن موضع إجماع لدى النحاة، فالكوفيون أنكروا معنى التفسير في " أنْ " وذهبوا إلى أنّها مصدرية أو مخففة من الثقيلة، وكان لرأيهم صدى عند ابن هشام الأنصاري إذ قال: «وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: «كتبت إليه أن قُمْ، لم يكن «قم» نفس "كتبت" كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عَسْجَدٌ أيْ ذَهَبٌ؛ ولهذا لو جئت بـ "**أيْ** " مكان " أنْ " التفسيرية في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع[42]، أمّا البغدادي فقد ذهب إلى أن "أيْ" التفسيرية أهم من "أنْ"؛ لأنها تفسّر المفرد والجملة والقول الصريح أمّا "أنْ" فلا تفسّر إلاّ الجملة»[43].

إن هذه الجملة تثير تساؤلاً مهما أيضاً، فـ" **أنْ** " التفسيرية لم نقف عليها في كلام العرب مطلقاً شعرهم ونثرهم، ألم تكن معروفة لدى الشعراء الجاهليين؟وإذا سلّمنا بذلك، فلماذا لم يستعملها الشعراء فيما بعد؟ فهل هي وقف على كلام الله عزّ وجَلّ؟.

**ثانياً: الجملة التفسيرية المجرّدة من حرفي التفسير:**

**أ- الجملة التفسيرية الواقعة في أسلوب الاشتغال:**

ذهب النحاة إلى أن جملة الفعل المذكور في باب الاشتغال تفسيرية، تفسّر عاملاً محذوفاً للاسم المشتغل عنه، وهذا العامل المحذوف يكون من لفظ العامل المذكور أو من معناه، نحو قوله تعالى: ﴿وكلَّ شَيْءٍ أَحْصيناَه في إمامٍ مُبينٍ﴾[44] فجملة «أحصيناه» جملة تفسيرية فسّرت العامل المحذوف الذي عمل في «كلّ». ونحو قول الشاعر:[45]

**والذئبَ أَخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بهِ وَحْدي وَأَخْشى الرّياحَ والمَطَرا**

فجملة «أخشاه» مفسّرة لجملة الفعل المحذوف العامل في الذئب.

إن أسلوب الاشتغال أسلوب عربي أصيل، وقد كثر وروده في الشعر والنثر،و نال من اهتمام النحاة حظاً، فسماه ابن الحاجب: «ما أضمر عامله على شريطة التفسير»[46]، وقد شرحه النحاة بقولهم: «أن يتقدّم اسمٌ ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه»[47]، وقد وضع النحاة للاشتغال أربعة أركان، هي: الفعل المضمر، والاسم المشغول عنه، والفعل المفسّر، والمشغول به، وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن المشغول عنه منصوب بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور؛ لأنّه يدل عليه، ويجب إضمار العامل المفسَّر؛ لأن الفعل المذكور المفسِّر عوض عنه، ولا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض عنه؛ لأن الفائدة تحصل بإسقاط أحدهما، وهذا هو الرأي الذي ساد في كتب النحاة. قال سيبويه: «إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره»[48]. أما ابن هشام فقد ذهب إلى أنّ جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسّرة، وإن حصل فيها تفسير.[49]

**ب – الجملة التفسيرية الواردة في أسلوب الشرط:**

ذهب النحاة في إعراب الاسم الوارد بعد أدوات الشرط "إن، لو، إذا،متى" مذهبين، فالبصريون قالوا إنه معمول لفعل محذوف، يفسّره الفعل الذي يأتي بعده، وعللوا ذلك بأن أدوات الشرط هذه مختصة بالدخول على الجملة الفعلية ، ولا تدخل على الجملة

الاسمية، ولتبقى قاعدتهم صحيحة قدروا عاملاً يعمل في هذا الاسم، كقوله تعالى: ﴿وإنْ امرأةٌ خافَتْ من بَعْلها نُشُوزاً أو إعْراضاً فلا جُنَاحَ عليهما أنْ يُصْلِحا بينهما صُلْحاً ﴾[50] فجملة «خافت» جملة تفسيرية فسّرت العامل المحذوف.

أما الكوفيون فقد جوّزوا دخول أدوات الشرط على الأسماء، فأعربوا الاسم الذي يأتي بعدها مبتدأ ، والجملة التي بعده خبره، وليست تفسيرية.

وقد أخذ بعض المحدثين بقول الكوفيين، ورأوا أن الجملة التي تأتي في هذا الأسلوب ليست تفسيرية، وحجتهم في ذلك أن هذه الجملة مطلوبة ، ولا يمكن أن تكون فضلة، وهي لا تفسّر شيئاً، فالدكتور محمد طاهر الحمصي رأى أنَّ الاسم الذي يأتي بعد أدوات الشرط إمّا أنْ يكون مبتدأ محولاً عن فاعل[51]، كقول عدي بن زيد[52]:

**فمتى واغلٌ ينبْهُمْ يُحيّو هُ وتُغْطَفْ عليه كاس الساقي**

وكقول المتلمس[53]:

**فَلَوْ غيرُ أخوالي أرادوا نَقِيصَتِي جَعَلْتُ لهم فوق العرانين مَيْسَما**

أو يكون مبتدأ محولاً عن مفعول به مخبر عنه بالجملة الفعلية، كقول المخبل[54]:

**إذا المرْءُ أَعْيَتْهُ المُروءةُ ناشِئاً فمطلبُها كَهْلاً عَلَيْهِ شَديدُ**

ورأى أنّ هذا المرفوع وقع في صدر الجملة الشرطية لوجه بلاغي، إمّا التشويق أو التخصيص والعناية كالشاهد السابق.

واحتج بأن جملة الشرط قد تأتي جملة اسمية محضة، كقوله تعالى: ﴿ولو أنّ ما في الأَرْضِ من شجرةٍ أَقْلامٌ والبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بعده سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كلماتُ اللهِ﴾[55]، وكقول عدي بن زيد[56]:

**لو بِغَيْرِ المَـاءِ حَلْقي شَرِقٌ كُنْتُ كالغُصّان بالماءِ اعتصاري**

وخلص الدكتور الحمصي إلى القول: «والحق أن جملة الشرط يمكن أن تكون فعلية وهو الأكثر، ويمكن أن تكون اسمية وهو الأقل. وإذا كانت اسمية وجب أن تشتمل على حدث، وكان ما فيها من معنى الحدث كافياً لصلاحها للشرط، ولا يحتاج الأمر عند ذاك إلى تكلف تقدير فعل محذوف»[57].

إن ما ذهب إليه الكوفيون ومن رأى رأيهم، أزعم أنه الأقرب إلى الصواب؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير، ونحن نعلم أن عدم التقدير أولى، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه سيبويه من

أن المصدر المؤول من أنّ وما بعدها الذي يأتي بعد " **لو** " الشرطية يكون مبتدأً، وكذلك الاسم الذي بعد "**لولا**" يكون مبتدأً بإجماع النحاة. قال سيبويه: «ولو بمنزلة لوْلا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى "أنّ"، نحو: لو أنّك ذاهبٌ. ولولا تبتدأ بعدها الأسماء»[58]. فلم لا نجوّز مجيء الجملة الاسمية بعد الشرط مادامت هذه الجملة تشتمل على الحدث، ونخفف من تقديرات النحاة وتأويلاتهم.

**ج – الجملة التفسيرية من خلال المعنى:**

إن هذه الجملة تظهر من خلال الوظيفة التي تؤديها، فإذا جاءت الجملة شارحة وموضحة لما قبلها تكون تفسيرية؛ لأن التفسيرية حدها الشرح والإيضاح، كقوله تعالى: ﴿وأسرّوا النجوى... هل هذا إلاّ بشرٌ مثلكم﴾[59]، وكقوله تعالى:﴿ هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم* تؤمنون بالله﴾[60]. فجملة (هل هذا إلا بشر) فسّرت النجوى وبينت المراد منها، وجملة (تؤمنون) أيضاً بينت وفسّرت التجارة التي حض الله عليها.

إن هذه الجملة اختلطت بغيرها من الجمل، إذ أخذ النحاة والمفسّرون في إعرابها مذاهب عدة، ففي قوله تعالى: ﴿مثلُ الذينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُم مَسَّتْهُم البَأْسَاءُ﴾[61] قال السمين: «في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أن تكون لا محل لها من الإعراب لأنها تفسيرية؛ أي فسّرت المثل وشرحته، كأنه قيل ما كان مثلهم؟ فقيل: مستهم البأساء والثاني أن تكون حالاً على إضمار " قد " »[62]. وذهب كل من الزمخشري والعكبري والنسفي وأبو السعود والبيضاوي إلى أنها جملة استئنافية[63]. وسار على سنن هؤلاء من المحدثين د.طاهر الحمصي حيث قال: «ويتحتم انتفاء التفسير»؛ لأنّ قوله: «﴿مستهم البأساء﴾ من حديث ﴿الذين من قبلكم﴾، وليس تفسيراً للمثل ولاشرحاً له»[64].

**د – الجملة المسبوقة بفاء التفسير:**

إن هذه الجملة لم يقل بها أحد من النحاة ، ولم نقف عليها إلا في مصنفات المفسرين، حيث ذهب بعضهم إلى أن من معاني الفاء: التفسير، كما في قوله تعالى:﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسى أَكْبَرَ من ذلكَ فقالوا أَرِنا اللهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِم﴾[65]، حيث قال السمين: «إلى أن جملة (قالوا) مفسّرة لكبر السؤال وعظمته»[66].

وفي قوله تعالى:﴿ونادى نوحٌ رَبَّه فقال ربّ إنّ ابني من أهلي﴾[67]، قال الألوسي: «والفاء تفسيريّة»[68]. أمّا السمين فقال: «عطف على نادى، قال الزمخشري: فإن قلت: إذا كان النداء هو قوله "ربّ" فكيف عطف، "فقال رب" على "نادى" بالفاء؟ قلت: أريد بالنداء إرادة النداء»[69]. وفي قوله تعالى:﴿وأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعّمه فيقول ربي أكرمن* وأمّا إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن﴾[70] فقد رأى بعض المفسرين أن الفاء مفسرة، فالتكريم والتنعيم من الابتلاء[71]. إن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن الفاء هذه عاطفة أو استئنافية، وأظن أن هذه الجملة تحتمل التفسير؛ لأنها في الوظيفة التي تؤديها تكون مشابهة لبعض الجمل التي نصّ عليها النحاة أنها تفسيرية كما في قولنا: «توضّأ فغسل وجهه»، وذهب بعض النحاة إلى أن الفاء هنا للترتيب الذكري.[73]

**الجملة التفسيرية في القرآن الكريم:**

ضمّ القرآن الكريم عدداً غير قليل من الجمل التفسيرية، وتوزعت هذه الجمل على جميع أنواع الجملة التفسيرية ماعدا، الجملة التفسيرية المسبوقة بـ "أيْ " التفسيرية، إذ بيّنا فيما سبق عدم وجود "أيْ " المفسرة في القرآن الكريم، وكان للجملة التفسيرية المسبوقة بـ " أنْ " النصيب الأكبر من هذه الجمل، وسأبين فيما يلي أنواع هذه الجمل وعددها ومواضعها في القرآن الكريم:

**1- الجملة التفسيرية المسبوقة بـ " أنْ " التفسيرية :**

بيّنت فيما سبق أن هذه الجملة أكثر الجمل وروداً في القرآن الكريم،إذ وقفت على اثنين وخمسين موضعاً وردت فيه هذه الجملة، وهذه هي بحسب الجدول الآتي:

| السورة | عدد الجمل | أرقام الآيات الواردة فيها | السورة | عدد الجمل | أرقام الآيات الواردة فيها |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| البقرة | 3 | 132،125،83 | الحج | 1 | 26 |
| آل عمران | 1 | 93 | المؤمنون | 2 | 32،27 |
| النساء | 2 | 131،66 | الشعراء | 4 | 10، 17،52، 63 |
| المائدة | 4 | 117،111،49،45 | القصص | 1 | 7 |
| الأنعام | 1 | 151 | سبأ | 1 | 11 |
| الأعراف | 6 | 43، 44، 117، 160، 169 | يس | 1 | 60 |
| التوبة | 1 | 86 | ص | 1 | 6 |
| يونس | 3 | 105،87،2 | فصلت | 1 | 30 |
| هود | 2 | 26،2 | الشورى | 1 | 13 |
| إبراهيم | 1 | 5 | الدخان | 1 | 18 |
| النحل | 4 | 123،68،36،2 | الرحمن | 1 | 8 |
| الإسراء | 1 | 23 | القلم | 2 | 24،22 |
| مريم | 2 | 24،11 | نوح | 2 | 3،1 |
| طه | 1 | 39 | النازعات | 1 | 17 |

إنّ الجملة التفسيرية المسبوقة بـ "أنْ " المفسرة لم تخل من تأويلات نحوية كثيرة على الرغم من الشروط التي وضعها النحاة لهذه الجملة، وبيّنا سابقاً أن النحاة اشترطوا في هذه الجملة أن تأتي مفسّرة لجملة قبلها تحمل معنى القول لا حروفه، نحو قوله تعالى: ﴿وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أنْ طَهِّرا بيتي﴾[74]، حيث قال السمين في هذه الآية: «يجوز في "أنْ " وجهان، أحدهما: أنها تفسيرية لقوله «عهدنا»، فإنه يتضمن معنى القول، لأنه بمعنى أمرنا أو وصيّنا، فهي بمنزلة "أيْ " التي للتفسير، وشرط "أنْ" التفسيرية أن تقع بعد ما هو بمعنى القول لا حروفه»[75].

إن هذا الشرط جعل المفسّرين والنحاة يحمّلون عدداً كبيراً من الأفعال معنى القول، بعضها فيه الكثير من التكلف، نحو قوله تعالى: ﴿ولقد أرسلنا موسى بآياتنا أنْ أخرج قومك من الظلمات إلى النور﴾[76] حيث قال السمين: «يجوز أن تكون "أنْ " مصدرية أو مفسّرة للرسالة»[77]. وقال الزمخشري: «الإرسال بمعنى القول»[78]. هذا

التأويل دفع النحاة إلى الاختلاف أيضاً، ففي قوله تعالى: ﴿وأوحى ربك إلى النحل أنْ اتخذي من الجبال بيوتا﴾[81] قال السمين: «يجوز أن تكون مفسّرة وأن تكون مصدرية، واستشكل بعضهم كونها مفسّرة؛ لأنّ الوحي ليس فيه معنى القول، إذ هو إلهام لا قول فيه، وفيه نظر»[82]. وقال ابن هشام: «وزعم الزمخشري أنّ التي في قوله تعالى: ﴿أن اتخذي من الجبال بيوتا﴾ مفسّرة وردّه أبو عبد الله الرازي بأن قبله ﴿وأوحى ربك إلى النحل﴾، والوحي هنا إلهام باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال وإنما هي مصدرية، باتخاذ الجبال بيوتا».[83]

وثمة ملاحظة مهمة في هذا النوع من الجمل أن جميع الآيات التي وردت فيها "أنْ" المفسرة قد ذكر المفسّرون وجوها أخرى لها، فهناك أربعة وثلاثون موضعاً تشابهت فيه "أنْ" التفسيرية مع "أنْ" المصدرية، كقوله تعالى: ﴿فانطلقوا وهم يتخافتون أنْ لا يدخلنَّها اليوم عليكم مسكين﴾[84] قال السمين: «يجوز في أن وجهان: أن تكون المصدرية، أي يتخافتون بهذا الكلام ، وأن تكون المفسّرة»[85].

وهناك خمسة مواضع تشابهت فيها مع "أنْ" المخففة من الثقيلة، نحو قوله تعالى: ﴿وجاء رسول كريم أن أدوا إليّ عباد الله إني لكم رسول كريم ﴾[88] حيث قال الزمخشري: «هي أن المفسرة؛ لأن مجيء الرسول من البعث إليهم متضمن لمعنى القول؛ لأنه لا يجيئهم إلا مبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله، أو المخففة من الثقيلة، ومعناه: وجاءهم بأن الشأن والحديث أدّوا إليّ»[89].

وهناك ثلاثة مواضع تشابهت فيها مع "أنْ " الناصبة، كقوله تعالى: ﴿فناداها من تحتها ألا تحزني فقد جعل ربك تحتك سريا﴾[93]. قال السمين: «يجوز أن تكون مفسّرة لتقدمها ما هو بمعنى القول ولا ناهية، و"أنْ" تكون ناصبة و"لا" نافية »[94].

وهناك خمسة مواضع تشابهت فيها "أنْ" المفسرة مع المخففة والمصدرية والناصبة، كقوله تعالى: ﴿وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت ألاّ تشرك بي شيئاً﴾[95]، قال السمين: « أنْ فيها عدة وجوه هي المفسّرة؛ قاله الزمخشري، ولا يريد بقوله "لا تشرك" تفسير الإعراب بل تفسير المعنى؛ لأن المفسّرة لا تفسّر القول، الثاني أنها المخففة، الثالث أنها المصدرية، الرابع أنها الناصبة»[96]. و قال ابن هشام: «إذا ولي " أنْ " الصالحة للتفسير مضارع معه " لا " نحو : "أشرت إليه أن لا تفعل" جاز رفعه على

تقدير "لا" نافية وجزمه على تقدير "لا" ناهية ونصبه على تقدير "لا" نافية و"أنْ" مصدرية، فإن فقدت "لا" امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب»[97].

وثمة موضعان قدّر النحاة فيهما "أنْ " التفسيرية، أولهما : قوله تعالى: ﴿وإذْ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله﴾[98]، قال السمين: «يكون التقدير أنْ لا تعبدون وهي "أنْ" المفسّرة؛ لأن في قوله أخذنا ميثاق بني إسرائيل إبهاماً، وفيه معنى القول، ثم حذفت "أنْ" المفسرة، ذكره الزمخشري في الكشاف؛ وفي ادعاء حذف حرف التفسير نظر لا يخفى»[99]، وثانيهما: قوله تعالى: ﴿إذ ناداه ربه بالوادي المقدس طوى*اذهب إلى فرعون أنه طغى﴾[100] قال السمين: «يجوز أن يكون تفسيراً للنداء ويجوز أن يكون على إضمار القول، وقيل هو على حذف "أنْ " و"أنْ" هذه الظاهرة أو المقدرة يحتمل أن تكون تفسيرية وأن تكون مصدرية»[101].

من كل من سبق نجد أنّ الجملة التفسيرية المسبوقة بـ"أنْ " لم يقطع بها جميع النحاة، ولم يتفق عليها جمهور المفسرين ولو في موضع واحد، إذ في كل موضع من مواضع ورودها نجدها تحتمل تأويلاً آخر، فكيف نقعد على شاهد يعتوره التأويل والاحتمال؟!.

**2- الجملة التفسيرية في أسلوب الاشتغال:**

وقفت على هذه الجملة في تسعةٍ وثلاثين موضعاً وفق الجدول التالي:

| السورة | عدد الجمل | أرقام الآيات الواردة فيها | السورة | عدد الجمل | أرقام الآيات الواردة فيها |
|---|---|---|---|---|---|
| البقرة | 2 | 269،211 | الشعراء | 1 | 233 |
| آل عمران | 3 | 119،73،58 | فاطر | 1 | 34 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| النساء | 3 | 162،164، 15 | يس | 2 | 39،12 |
| المائدة | 1 | 38 | ق | 1 | 7 |
| الأنعام | 2 | 125 ، 36 | الذاريات | 2 | 48،47 |
| الأعراف | 2 | 182،4 | الطور | 1 | 21 |
| الأنفال | 1 | 14 | القمر | 1 | 49 |
| التوبة | 2 | 124،79 | الرحمن | 2 | 10،7 |
| يوسف | 1 | 105 | الصف | 1 | 13 |
| النحل | 1 | 5 | النبأ | 1 | 29 |
| الإسراء | 3 | 106،13،12 | عبس | 1 | 20 |
| الفرقان | 2 | 39،37 | | | |

إنّ الجملة التفسيرية الواردة في أسلوب الاشتغال رغم وضوحها لم تخل من تأويلات النحاة، إذ لم أقف إلاّ على عدد قليل من الجمل التي أجمع عليها جمهور النحاة أنها تفسيرية، لم يتجاوز عددها عشر جمل، كقوله تعالى: ﴿وكلَّ شيء أحصيناه في إمام مبين﴾[102]، قال السمين: «العامة على نصبه على الاشتغال»[103].وكقوله تعالى: ﴿والأرضَ فرشناها ۞ والسماءً بنيناها﴾[104]، قال السمين: «العامة على النصب على الاشتغال، وكذا قوله: والأرض فرشناها، والتقدير: وبنينا السماء بنيناها، وقال أبو البقاء: أي: ورفعنا السماء، فقدّر الناصب من لفظ الظاهر. وهذا إنما يصار إليه عند تعذّر التقدير الموافق لفظاً، نحو: «زيداً مررت به» و«زيداً ضربت غُلامَه»، وأمّا في نحو: «زيداً ضربته، فلا يقدّر إلا ضربت زيداً»[105]. وعلى الرغم من المواضع القليلة التي ذهب إليها جمهور النحاة في أنها منصوبة على الاشتغال نجد قراءة لهذه الآيات تبعدها عن التفسير، فقد قرئت بعضها بالرفع، كقوله تعالى: ﴿إنّا كل شيء خلقناه بقدر﴾[106] فقد قال السمين: «العامة على نصب كل على الاشتغال، وأبو السّمّال بالرفع، وقد رجح الناس بل بعضهم أوجب النصب»[107]. وقال النسفي: «كل منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر، وقرى بالرفع شاذاً والنصب أولى»[108].

أما العدد الأكبر من هذه المواضع فقد استوى فيها الرفع والنصب، كقوله تعالى: ﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بيّنةٍ﴾[109] قال السمين: في "كم" وجهان، أحدهما:

أنها في محل نصب على أنها مفعول به ثانٍ لآتيناهم، ويجوز أن ينصب بفعل مقدّر يفسره الظاهر بعدها، تقديره: كم آتينا آتيناهم. والثاني من وجهي "كم" أن تكون في محل رفع بالابتداء والجملة بعدها في محل رفع خبر»[110]. وكقوله تعالى: ﴿ذلك نتلوه عليك من الآياتِ والذكر الحكيم﴾[111] حيث جاز في «ذلك» وجهان؛ الرفع على الابتداء أو تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والنصب بفعل مقدر يفسّره ما بعده [112].

وثمة بعض المواضع أجمع العلماء فيها على النصب، لكنهم اختلفوا في الناصب كقوله تعالى: ﴿والأنعامَ خَلَقَها﴾[115] قال السمين: «فالعامة على النصب، وفيه وجهان، أحدهما: نصب على الاشتغال، وهو أرجح من الرفع لتقدّم جملة فعلية، والثاني: أنه نصب على عطفه على الإنسان، قاله الزمخشري وابن عطية فيكون خلقها على هذا مؤكداً وعلى الأول مفسراً»[116]. وكقوله تعالى: ﴿وقرآناً فرقناه﴾[117] قال السمين: «في نصبه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب بفعل مقدر، أي: وآتيناك قرآنا، الثاني: أنه منصوب عطفاً على الكاف في "أرسلناك"، والثالث: أنه منصوب عطفاً على "مبشراً ونذيراً"، والرابع: أنه ينصب على الاشتغال[118].

من كل ما سبق نخلص إلى أن الجملة التفسيرية في أسلوب الاشتغال تحتمل هي الأخرى تأويلات كثيرة، الأمر الذي يعيدنا إلى ما كنا قد خلصنا إليه في الجملة التفسيرية المسبوقة بأنْ التفسيرية.

**3- الجملة التفسيرية الواردة في أسلوب الشرط:**

وردت هذه الجملة في مواضع قليلة في القرآن الكريم، فقد وقفت عليها في ست وعشرين آية وفق الجدول التالي:

| السورة | عدد الجمل | أرقام الآيات الواردة فيها | السورة | عدد الجمل | أرقام الآيات الواردة فيها |
|---|---|---|---|---|---|
| النساء | 2 | 176،128 | التكوير | 12 | 1، 2، 3، 4، 5، |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 6، 7، 8، 10،11،12،13 |
| المائدة | 1 | 106 | الانفطار | 4 | 4،3،2،1 |
| التوبة | 1 | 6 | الانشقاق | 2 | 3،1 |
| المرسلات | 4 | 11،10،9،8 | | | |

لقد بيّنت فيما سبق أن هذه الجملة كانت محل خلاف بين جمهور البصريين من جهة وبين الأخفش والكوفيين من جهة أخرى كما في قوله تعالى: ﴿وإن امرأةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِها نُشُوزا﴾[121] قال السمين: «امرأة فاعل بفعل مضمر واجب الإضمار من باب الاشتغال، ولا يجوز رفعها على الابتداء، لأنّ أداة الشرط لايليها إلا الفعل عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين، واستدل البصريون على مذهبهم بأن الفعل قد جاء مجزوماً بعد الاسم الواقع بعد أداة الشرط في قول عدي:[122]

«**ومتى واغلٌ ينبهم يحيوه (م) وتعطف عليه كأس الساقي**»[123].

وقال السمين في قوله تعالى: ﴿إذا الشمسُ كُوّرَتْ﴾[124] «في ارتفاع الشمس وجهان؛ أصحهما: أنها مرفوعة بفعل مقدر مبني للمفعول حذف وفسّره ما بعده، والرفع واجب عند البصريين، لأنهم لا يجيزون أن يليها غيره، والثاني أنها مرفوعة بالابتداء وهو قول الكوفيين والأخفش لظواهر قد جاءت في الشعر وانتصر لهم ابن مالك، وقال الزمخشري ارتفاع الشمس على الابتداء أو الفاعلية، قلت بل على الفاعلية، ويعني بالفاعلية ارتفاعها بفعل في الجملة»[125].

وثمة ثلاث آيات يمكننا أن نلحقها بأسلوب الشرط حيث ورد الاسم بعد همزة الاستفهام فقد رجّح النحاة ارتفاع الاسم بعد الاستفهام على الفاعلية بفعل محذوف يفسّره المذكور، وهي: قوله تعالى: ﴿أأنتم تخلقونه﴾[126] وقوله: ﴿أبشر يهدوننا﴾[127] وقوله: ﴿أشرٌ أريد﴾[128]، وقد قال السمين في هذه الآيات: إنه يجوز في الاسم المرفوع وجهان،أحدهما:أنه فاعل لفعل مقدر، والثاني:أنه مبتدأ والجملة بعده خبر.[129]

**4- الجملة التفسيرية من خلال المعنى:**

إن هذه الجملة هي أقل الجمل وروداً، فقد ضم القرآن الكريم أربعة وعشرين موضعاً وردت فيه هذه الجملة وفق الجدول التالي:

| السورة | عدد الجمل | أرقام الآيات الواردة فيها | السورة | عدد الجمل | أرقام الآيات الواردة فيها |
|---|---|---|---|---|---|
| البقرة | 3 | 11، 214، 257 | النحل | 3 | 67،66،51 |
| آل عمران | 2 | 59،49 | طه | 1 | 63 |
| النساء | 1 | 11 | ص | 1 | 36 |
| المائدة | 2 | 9، 73 | الزخرف | 1 | 51 |
| الأعراف | 1 | 22 | الصف | 1 | 11 |
| التوبة | 2 | 75،59 | المدثر | 2 | 28،18 |
| يونس | 1 | 45 | البيّنة | 1 | 2 |
| هود | 2 | 81،63 | | | |

إن هذه الجملة ليس لها حد واضح، إذ حدّها الإيضاح والبيان، وتبعاً لذلك فقد ذهب فيها المفسّرون والنحاة مذاهب عدة، إذ اختلطت هذه الجملة بغيرها من الجمل، نحو قوله تعالى:﴿إِنّ مَثَلَ عيسى بنَ مريم عِنْدَ اللهِ كآدمَ خلقهُ مِنْ تُرَاب﴾[130]، قال السمين: «قوله: "خلقه من تراب" في هذه الجملة وجهان، أظهرهما : أنها مفسّرة لوجه التشابه بين المثلين فلا محل لها، والثاني أنها في محل نصب حال من آدم، و"قد" معه مقدّرة، والعامل فيها معنى التشبيه»[131]. وكقوله تعالى:﴿ومِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيل والأَعْنَابِ تتخذونَ منه سَكَراً وَرِزْقاً حَسَنا﴾[132] فقد قال النحاة: إنه يجوز فيها ثلاثة أوجه، تفسيرية واستئنافية، وصفة لموصوف محذوف.[133] وفي قوله تعالى: ﴿وعَدَ اللهُ الذين آمنوا وعملوا الصَالِحَات لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيم﴾ [136]، قال السمين: «وعد يتعدى لاثنين؛ أولهما: الموصول، والثاني: محذوف، أي: الجنة، وعلى هذا فالجملة من قوله: «لهم مغفرة» لا محل لها؛ لأنها مفسّرة لذلك المحذوف تفسير السبب للمسبب، فإنّ الجنة مسببة عن المغفرة، وذكر الزمخشري في الآية احتمالات أُخَر؛ أحدها: أن الجملة بيان للوعد، وعلى هذا فلا محل لها أيضاً، وهذا أولى من الأوّل؛ لأنّ تفسير الملفوظ به أولى من دعاء تفسير شيء محذوف، الثاني: أنها منصوبة بقولٍ محذوف، الثالث: إجراء الوعد مجرى القول لأنه ضرب منه... وإجراء الوعد مجرى القول مذهب كوفي.[137]

**آراء المفسّرين والنحويين بالجملة التفسيرية:**

مما سبق يتبيّن لنا أنّ معظم الجمل التفسيرية التي وردت في القرآن الكريم كانت محلّ جدل وخلاف بين النحاة، إذ لم يتفقوا إلاّ على عدد قليل من المواضع، ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف فهمهم لطبيعة الجملة التفسيرية واختلاط التفسير البلاغي والمعنوي بالتفسير النحوي، كل ذلك أدّى إلى كثرة التأويل، فالمعنى الذي تؤديه الجملة هو موجههم في إعرابها، لذا نراها تختلط بغيرها من الجمل، ولاسيما الجملة الخبرية والجملة الاستئنافية والجملة الحالية، فلكل واحد من المفسّرين توجيهه وحجّته، ففي قوله تعالى: ﴿لم يَكُن الذينَ كَفَرُوا من أَهْلِ الكتابِ منفكّينَ حتى تأتيهم البيّنةُ رسولٌ من اللهِ يتلو صُحُفاً مطهّرةً﴾ [137م]، فقد ذهب النحويون إلى أن جملة «رسول يتلو» مفسّرة للبينة، أو أنها اعتراضية أو صفة للبينة مراداً بها القرآن، ويراد بالصحف المطهّرة البيان.[138]

أمّا قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُم كأنْ لم يلبثوا إلا ساعةً من نهار﴾ [139]. فقد ذهب النحاة إلى أنّ قوله: «كأن لم يلبثوا» قد تكون حالاً من فاعل يسرعون أو مفسّرة لـ"يسرعون " المقدّرة، أو صفة للظرف "يوم"، أو "حال"، من مفعول يحشرهم، أو صفة لمصدر محذوف.[140]

إن الصناعة النحوية طغت على عمل النحاة ودفعتهم إلى التعسّف في بعض تأويلاتهم كي يطوّعوا الجملة وفق فهمهم للمعنى، ففي قوله تعالى: ﴿ما قُلْتُ لَهُمْ إلا ما أَمَرْتَنِي به أن اعبُدوا اللهَ﴾[141] جوّز الزمخشري أن تكونَ "أنْ" مفسّرة للقول على تأويله بالأمر، وأن تكون موصولة. وذهب ابن هشام إلى أنه لا يجوز في الآية أن تكون مفسّرة لأمرتني؛ لأنه لا يصح أن يكون ﴿اعبدوا الله ربي وربكم﴾ مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره؛ لأن المفسّر عين تفسيره، ولا أن تكون مصدرية، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به، ولا بدلاً من ما»[142].

وثمة جدل آخر وقع بين النحاة في موضع هذه الجملة من الإعراب، فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنها لامحل لها من الإعراب، في حين ذهب مكي بن أبي طالب والشلوبين من بعده إلى أنها توافق ما تفسّره، فقد بيّن مكي ذلك في مشكل إعراب القرآن، حيث قال في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمْ اللهُ في أَوْلادِكُمْ للذَّكرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْن﴾[143]: "للذكر مثل حظ الأنثيين ابتداء وخبر في موضع نصب تبيين للوصية وتفسيرها"[144]. أما الشلوبين فقد ذكر ابن هشام أنه خالف النحويين في موضعها حيث قال: "قولنا إن الجملة

المفسّرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين؛ فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو: "زيداً ضربته" لامحل لها، وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، ونحو: "زيدُ الخبزَ يأكله"، في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكُلُه... وكأنّ الجملة المفسّرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة".[145]

وممن أخذ بهذا الرأي من المحدثين عباس حسن الذي قال: «ويدور جدل النحاة في موضع الجملة المفسّرة، أيكون لها محل من الإعراب أم ليس لها محل، وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأي القائل أنها تساير الجملة المحذوفة المفسَّرة وتماثلها في محلها الإعرابي وعدمه كما تماثلها في لفظها ومعناها السالف»[146]. وأزعم أن ما ذهب إليه مكي والشلوبين وعباس حسن غير مجاف للحقيقة وإن كان مخالفاً لرأي جمهور النحاة الذي لم يثبت وقوع البيان والبدل جملة، ألم يأت البدل جملة في قول الشاعر عبد الله بن الحرّ الجعفي[147]:

**متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في دِيَارِنا تَجِد حَطَبَاً جَزْلاً وناراً تأجّجا**

حيث قال سيبويه: « "تلمم" بدلٌ من الفعل الأول، فأراد أن يفسّر الإتيان بالإلمام كما فسّر الاسم الأول بالاسم الآخر»[148]. وكقول بعض بني أسد[149]:

**إن يبخلوا أو يجبنوا أو يغدروا لا يحفلوا**

**يغدوا عليك مرجلين (م) كأنهم لم يفعلوا**

قال سيبويه: «فقوله "يغدوا" : بدل من لا يحفلوا، وغدوّهم مرجّلين يفسّر أنهم لم يحفلوا»[150].

إن ما قاله سيبويه في هذين الشاهدين نستطيع أن نرتكز عليه في ورود الجملة بدلاً وفي أن الجملة البدلية تفسّر الجملة التي قبلها، فَلِمَ لا تكون الجملة التفسيرية جملة بدلية كقول الشاعر[151]:

**أقولهُ له ارحلْ لا تُقيمنّ عِنْدَنا وإلاّ فَكُنْ في السرّ والجَهْر مُسلِما**

فجملة (لا تقيمنّ) مفسّرة لجمل «ارحل» وزادتها توضيحاً وتفصيلاً، وابن هشام أعرب هذه الجملة بدلاً إذ قال في الجملة التابعة لجملة لها محل: «ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصةً، ولاسيّما إذا كانت الجملة الثانية أوفى من الجملة الأولى بتأدية المعنى المراد»[152].

إن ما قاله ابن هشام يؤكّد أن الجملة التفسيرية تساير الجملة المبدلة منها وتماثلها في محلها الإعرابي وعدمه كما تماثلها في لفظها ومعناها، ولمَ لا تكون شبيهة بالجملة المفسّرة لضمير الشأن في نحو قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾[153]، فإن جملة (الله أحد) في محل رفع خبر لضمير الشأن "هو"، وفي نحو: ظننته الصديق نافع فالجملة الاسمية (الصديق نافع) في محل نصبٍ؛ لأنها في المفعول الثاني لظن، ولم لا تساير في الوقت نفسه الكلمات التي تفسّر غيرها وقد تسايرها في الحركة الإعرابية نحو: هذا غضنفرٌ أي: أسدٌ، فكلمة «أسدٌ» تفسّر كلمة "غضنفر" وتضبط مثلها وتعرب بدلاً أو عطف بيان. والبدل وعطف تابع وهو بمنزلة متبوعه.[154]

**نتائج البحث:**

من كل ما سبق نستنتج النتائج التالية:

- إن الجملة التفسيرية بعامة لا يمكن إنكارها البتة، ولكن الصناعة النحوية كان لها حظ كبير في هذه الجملة وأدت إلى غموضها.
- الجملة التفسيرية المسبوقة بحرف التفسير "أي" لا يمكن الركون إليها؛ لأنها؛ تتعارض – كما أظن – مع ما ذهب إليه النحاة البصريون في تقعيدهم الشمولي القائم على الكثرة والاطراد فشاهد شعري فرد وبعض النماذج النحوية النثرية لايمكن أن تؤسس لقاعدة ثابتة ومطّردة.
- الجملة التفسيرية المسبوقة بحرف التفسير "أن" ليست بحاجة إلى كثير من التكلف في تقدير معنى الأفعال،فالأفعال التي تدل صراحة على معنى القول يمكن أن تأتي "أن" التفسيرية بعدها وتفسّرها،أما الأفعال التي لا تدل صراحة على معنى القول يمكن أن نعد"أن" بعدها مصدرية،أو مخففة دون الحاجة إلى التكلف والتأويل.
- الجملة التفسيرية الواردة في أسلوب الاشتغال يمكن أن نعدّ منها ما أتى مفسراً لفعلٍ مسبوقٍ بأداة مختصة بالدخول على الأفعال مثل: "هلاّ وألا"، أمّا أسلوب الاشتغال الذي يجوز فيها الوجهان، أعني الرفع على الابتداء أو النصب على الاشتغال فأرى أن الرفع على الابتداء أفضل لأننا نبتعد عن التقدير والتأويل، وعدم التقدير أولى.
- الجملة التفسيرية الواردة في أسلوب الشرط يمكننا أن نأخذ برأي الكوفيين في أن تكون هذه الجملة خبراً للاسم الذي قبلها ونكون قد ابتعدنا أيضاً عن التقدير

والتأويل، وإن قال قائل: إن أدوات الشرط مختصة بالأفعال نستطيع أن نجيب أن الشواهد الكثيرة التي جاءت في القرآن الكريم وفي الشعر تبيّن جواز الأمرين فلتكن هذه الأدوات تدخل على الاسم وعلى الفعل على السواء ونكون قد ابتعدنا أيضاً عن التقدير والتأويل.

- أما الجملة التفسيرية المسبوقة بفاء التفسير... فأرى أن ينظر إلى هذه الجملة على أنها استئنافية ولكنها بلاغياً تحمل معنى التفسير ما دام النحاة السابقون لم ينصّوا عليها.
- الجملة التفسيرية العارية من حرف التفسير التي لم تأتِ في أسلوب الشرط أو في أسلوب الاشتغال يمكننا أن نحكم عليها وفق المعنى الذي تفيده، فإذا حققت الهدف الذي جاءت لأجله أعني الشرح والتوضيح فهي تفسيرية، أما إذا لم تحقق الهدف فيمكن أن تكون غير تفسيريّة.
- إن ما ذهب إليه مكي والشلوبين من النحاة الأقدمين وعباس حسن من النحاة المحدثين ليس بعيداً عن الصواب ، وأرى أن نضع هذه الجملة في ركب جملة البدل وبذلك نتخلص من التكلّف والتأويل.

**الهوامش:**

1- صحيح ابن حبّان 322/1.
2- دلائل الإعجاز للجرجاني 38.
3- شرح المفصل لابن يعيش 20/1.
4- اللسان لابن منظور " جَمَل" .
5- شرح المفصل 20/1.
6- انظر تفصيل ذلك في مغني اللبيب لابن هشام 492.
7- انظر مغني اللبيب 500.
8- اللسان: (فسر).
9- الكليات للكفوي 14/2.
10- كتاب الصناعتين للعسكري 355.
11-كتاب التعريفات للشريف الجرجاني63.
12- مغني اللبيب لابن هشام 521.
13- موصل الطلاب للأزهري 57.
14- ص6/38.
15- الشاهد مجهول القائل، وهو في شرح المفصل 140/8، مغني اللبيب523، وخزانة الآدب 490/4.
16- انظر شرح المفصل 140/8.
17- ق 7/50 .
18- إعجاز القرآن للباقلاني 143.
19- النساء 66/4.
20- بديع القرآن لابن أبي الأصبع (74-75).

21- الصف 10/61-11.
22- بديع القرآن 205.
23- البقرة 214/2.
24- الكشاف للزمخشري 256/1.
25- الإسراء 100/17.
26- الكشاف 268/2.
27- طه 38/20-39.
28- انظر من بلاغة القرآن 244.
29- خرّج سابقاً، انظر الحاشية 15.
30- انظر شرح المفصّل 140/8، ومغني اللبيب 106.
31- انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري (24-194-214-666).
32- الخزانة 491/4.
33- انظرالخزانة113/1و306/3و343/.
34- الانصاف726.
35- المائدة 111/5.
36- يونس10/10.
37- انظر التخمير للخوارزمي 122/4-123، ومغني اللبيب (48-49).
38- البقرة 125/2.
39- الدر المصون 107/2.
40- ص 6/38 .
41- التخمير 123/4.
42- مغني اللبيب 47-48.
43- الخزانة 491/4.
44- يس 12/36.
45- الشاهد لربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب 46/1.
46- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي 437/1.
47- المقرّب لابن عصفور، 87/1.
48- الكتاب لسيبويه81/1، وانظر: معاني القرآن للفراء 255/2.
49- مغني اللبيب 526.
50- النساء 128/4.
51- الجملة بين النحو والمعاني (348-349).
52- الشاهد لعدي بن زيد في ديوانه ص156، والكتاب 113/3، وشرح المفصّل10/9، والخزانة456/1،.
53- الشاهد للمتلمس في ديوانه ص29، والخزانة 215/4.
54- الشاهد للمخبل السعدي في ملحق ديوانه ص134، والخزانة 536/1.
55- لقمان، 27/31.
56- الديوان 93، الكتاب 121/3، المغني 354، الخزانة 594/3.
57- الجملة بين النحو والمعاني، ص263.
58- الكتاب 139/3-140.
59- الأنبياء 3/21.
60- الصف 10/61-11.
61- البقرة 214/2.
62- الدر المصون 382/2.
63- انظر: الكشاف 256/1، والإملاء 98، وتفسير النسفي 102/1، وتفسير أبي السعود 215/1، وتفسير البيضاوي 498/1.
64- الجملة بين النحو والمعاني 350.

65- النساء 153/4.
66- الـدر المصـون 140/4، وانظـر روح المعاني 6/6.
67- هود 45/11.
68- روح المعاني 36/9، وانظر تفسير أبي السعود 266/3.
69- الدر المصون 336/6، وانظر الكشاف 398/2.
70- الفجر 15/89-16.
71- روح المعـاني 125/30، وانظـر أيضـاً 16/6 و 139/7 و57/8.
72- انظـر: الـدر المصـون 249/5، وروح المعاني 78/8.
73- البقرة 125/2.
74- الدر المصون 107/2.
75- إبراهيم 5/14.
76- الدر المصون 70/7.
77- الكشاف 540/2.
78- النحل 68/16.
79- الدر المصون 262/7.
80- مغني اللبيب 48.
81- القلم 23/68-24.
82- الـدر المصـون 412/10، وانظـر روح المعاني 31/29.
83- الدخان 17/44-18.
84- الكشاف 272/4، وانظر الدر المصون 620/9، وتفسير أبي السعود 61/8.
85- مريم 24/19.
86- الدر المصون 584/7.
87- الحج 26/22.
88- الدر المصون 263/262/8.
89- مغني اللبيب 50.
90- البقرة 83/2.
91- الدر المصون 461/1، وانظر الكشاف 159/1-160.
92- النازعات 17/79.
93- الدر المصون 676/10.
94- يس 12/36.
95- الدر المصون 250/9، وانظر الجدول 295/11.
96- الذاريات 47/51-48.
97- الدر المصون 58/10، وانظر الإملاء 541، والجدول 7/14-8.
98- القمر 49/54.
99- الدر المصون 46/10، وانظر الجدول 84/14، وتفسير أبي السعود175/8.
100- تفسير النسفي 198/4.
101- البقرة 211/2.
102- الدر المصون 366/2-367.
103- آل عمران 58/3.
104- انظر الدر المصون 216/3-217.
105- النحل 5/16.
106- الدر المصون 190/7، وانظر تفسير أبي السعود 96/5، تفسير النسفي 249/2، الجدول 284/7.
107- الإسراء 106/17.
108- انظر الدر المصون 425/7.
109- النساء 128/4.
110- خرّج الشاهد في الحاشية 51.

111- الدر المصون 107/4، وانظر الإملاء 203، والجدول 190/3.
112- التكوير 1/81.
113- الدر المصون 699/10، وانظر الجدول 254/15.
114- الواقعة 59/56.
115- التغابن 6/64.
116- الجن 10/72.
117- انظر الدر المصون 214/10 و 348 و491.
118- آل عمران 59/3.
119- الدر المصون 218/3، وانظر معاني الفراء 219/1، والكشاف 367/1، والإملاء 144.
120- النحل 67/16.
121- الكشاف 616/2، الإملاء 379، الدر المصون 258/7، الجدول 348/7.
122- البقرة 11/2.
123- مغني اللبيب 525.
124- المائدة 9/5.
125- الدر المصون 218/4-219، وانظر مشكل إعراب القرآن:222/1، والكشاف 613/1.
126- البيّنة 1/98-2.
127- انظر روح المعاني 201/30.
128- يونس 45/10.
129- انظر الكشاف 349/2، الإملاء 325، الدر المصون 210/6، الجامع لإعراب جمل القرآن 241.
130- المائدة 117/5.
131- انظر الكشاف 696/1، الإملاء 240، الدر المصون 515/4، المغني 49.
132- النساء 11/4.
133- مشكل إعراب القرآن لمكي 181/1.
134- مغني اللبيب 526.
135- النحو الوافي لعباس حسن 140/2.
136- الشاهد في الكتاب 446/1، وشرح المفصل 20/10، والخزانة 660/3.
137- الكتاب 86/3.
138- الشاهد في الكتاب 87/3، وشرح المفصل 36/1، والخزانة 660/3.
139- الكتاب 87/3.
140- الشاهد بلا نسبة في مغني اللبيب 557 و595.
141- مغني اللبيب 557.
142- الإخلاص 1/112.
143- انظر النحو الوافي 143/2.

**فهرس المصادر والمراجع:**


1- القرآن الكريم.
2- إعجاز القرآن لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، بلا ت.

3- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، دار الفكر للطباعة، بيروت، ط1، 1414-1993م.
4- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بلا ت.
5- بديع القرآن لابن أبي الإصبع المصري، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، بلا ت.
6- تفسير أبي السعود للإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا ت.
7- تفسير البيضاوي، تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسّونة، دار الفكر، بيروت، 1416هـ-1996.
8- تفسير النسفي، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا ت.
9- الجامع لإعراب جمل القرآن، تأليف د. أيمن الشوا، مكتبة الغزالي، دمشق، ط1، 1421هـ- 2000م.
10- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبنائه، تصنيف محمود صافي، دار الرشيد، بيروت، ط1، 1411- 1990م.
11- الجملة بين النحو والمعاني، د. طاهر الحمصي، أطروحة دكتوراه في جامعة دمشق، 1989.
12- خزانة الأدب ولباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي،دار صادر،بيروت،بلا ت.
13- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1407هـ 1987م.
14- دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني، مطابع الروضة، حمص، بلا ت.
15- ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعيبيد، وزارة الثقافة، بغداد، 1385هـ-1965م.

16- ديوان المتلمس الضبعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، مجلد (14) السنة 1968م.
17- ديوان المخبل السعدي= المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، صنعة حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الأول 1973م.
18- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لـ محمود الألوسي أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا ت.
19- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، ط1، 1398هـ- 1978م.
20- شرح المفصل في صنعة الإعراب= التخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م.
21- شرح المفصل لابن يعيش النحوي، عالم الكتب بيروت، مكتبة المدني، القاهرة، بلا ت.
22- صحيح ابن حبّان، لعلاء الدين ابن لبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ- 1993م.
23- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، بلات.
24- كتاب التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1408هـ- 1988م.
25- كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي البيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، بلا ت.
26- كتاب مشكل إعراب القرآن لـ مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، بلا ت.
27- الكشاف عن غوامض التذليل، لجاد الله محمود بن عمر الزمخشري، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ط1، 1414هـ.
28- الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، 1982.
29- لسان العرب، لابن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، بلا ت.

30- معاني القرآن، لأبي زكريا الفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، لبنان، بلا ت.
31- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، طبعة مصورة، جامعة حلب.
32- المقرب، لعلي بن مؤمن ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، بلا ت.
33- من بلاغة القرآن، تأليف أحمد أحمد بدوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، بلا ت.
34- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري، تحقيق عبد الكريم حبيب، مكتبة وضاح، حمص، ط1، 1980.
35- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر 1980.